الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

ترميم الثقة وإجراء المصالحات:

الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي

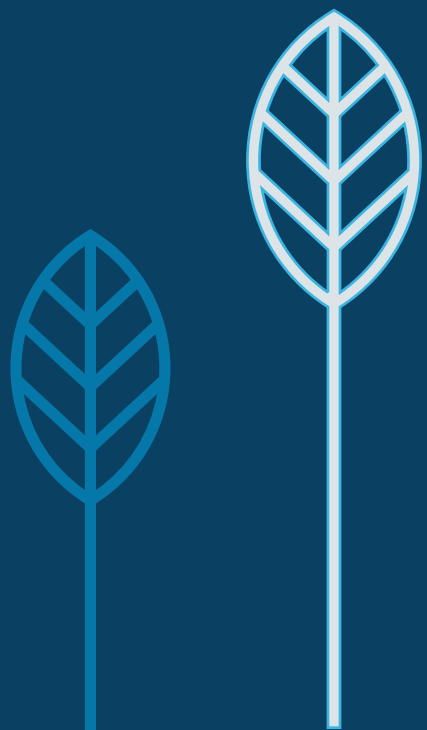

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها. كما لا تمثل بالضرورة رأي الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ أو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

ملاحظة

أعدت هذه الدراسة (ترميم الثقة وإجراء المصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي) ضمن إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وقد نُفذ المشروع بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة لّليبيين على المستويين الوطني ودون الوطني لمناقشة وتطوير رؤية اجتماعية واقتصادية لليبيا[1]، بالإضافة إلى مناقشة الخيارات السياساتية ذات الصلة والتي يحتاج الليبيون إلى تبنّيها لدعم تلك الرؤية وتعزيزها. كما تتناول المنصة التحديات الهيكلية المتمثلة في صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة وتعزيز إطار التنمية المستدامة للبلاد.

تشكل هذه الدراسة جزءاً من مجموعة الخيارات السياساتية (ثماني دراسات)[2] المرتبطة بوثيقة الرؤية المشار إليها، والتي قامت الإسكوا بإعدادها بالتعاون مع مجموعة خبراء ليبيين. من شأن هذه الدراسات المساهمة في تنفيذ الرؤية ومعالجة التحديات وتسهيل عملية رسم سياسات واستراتيجيات تأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية للرؤية.

---

1 رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات.

2 عناوين هذه الدراسات:

1. نحو هوية وطنية جامعة في ظلّ دولة العدالة المواطنية.
2. منظومة الحماية الاجتماعية.
3. رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين.
4. دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي.
5. تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقل، وأمن إنسانيّ مستدام.
6. **ترميم الثقة وإجراء المصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي.**
7. بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي.
8. آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي.

ملخّص تنفيذي

رغم انزلاق الوضع في ليبيا إلى انقسام حادّ إلّا أنّ الفرصة لترميم الثقة وبناء المصالحات بين القوى السياسية ومكوّنات المجتمع لا تزال قائمة. ومنذ بدء المرحلة الانتقالية في عام 2011 كان الهدف هو دخول البلاد في مسار انتقال سلميّ يتحقق فيه الشمول ويمهّد لعبور آمن إلى مرحلة الاستقرار. وحتى قبل انتهاء الاحتجاجات وبداية التدخّل الأجنبي وصدور الإعلان الدستوري في عام 2011، صدرت دعوات مختلفة وبُذلت جهود حثيثة للتصالح على مستوى القوى السياسية ومكونات المجتمع. وكان من بين التصورات الكلية الحاكمة في تلك المرحلة أنّه من الممكن للنسيج الاجتماعي استعادة التماسك على نحو متدرّج، وأنّه من الممكن أيضاً ترميم الثقة بين القوى السياسية المتصارعة وبين مكونات المجتمع. ومع أن التنازع بين القوى السياسية ازداد بمرور الوقت، ظهرت في كلّ منعطفٍ مؤشراتٌ تفيد بأنّ مقومات ترميم الثقة وبناء المصالحات واستعادة الوئام لا تزال متاحةً وقابلةً للتعويل عليها.

ثمّ انزلقت البلاد في عام 2014 إلى منحدرات عنف ازدادت حدّتها بمرور الوقت. وخلال الفترة ما بين عامي 2011 و2014 أُطلقت عملية دستورية وأُجريت انتخابات تمثيليّة. واقترن ذلك مع انطلاق حوارات وتفاعلات ومبادرات اجتماعية وسياسية واقتصادية وحقوقية على أكثر من صعيد. واستهدفت هذه الجهود تسوية منازعات تتعلّق بمظالم مرتبطة بالوضع السابق على عام 2011. كما استهدفت تسوية منازعات أخرى استجدت بعد عام 2011. وقد نتج عن ذلك كلّه قدر لا بأس به من التفاهم بين أطراف مجتمعية وسياسية متعدّدة في المجتمع الليبي. وقد شمل ذلك جهوداً أدّت إلى استعادة جزء من الثقة بين مكوّنات المجتمع، وإلى إجراء مصالحات على مستوى العلاقة بين المدن، وعلى مستوى العلاقة بين القبائل، وعلى مستوى العلاقة بين القوى السياسية. خلال هذه الفترة أيضاً، تصاعدت موجات العنف ومحاولات عَسكَرَة الحياة المدنية والسياسية، لكنّ جهود بناء الثقة والمصالحات ظلّت مستمرة وتميّزت بدفقٍ ملحوظ. لكن، وبدءاً من عام 2014، تدهور الوضع من جديد، خصوصاً بعد الانقسام السياسي الذي اقترن بانقسام مؤسّسي (تنفيذي وإداري واقتصادي). وتفاقمت المشكلة باقتران الانقسام السياسي والمؤسسي بزيادة التدخّل السياسي والعسكري الخارجي، وهو ما ينذر باندلاع نزاع عالمي على الأرض الليبيّة.

أدى غياب حكومة وطنية موحّدة وفاعلة إلى انتشار الفوضى وتنامي أعمال العنف والعنف المضاد وتفاقمت آثار التعصب والانغلاق فأفسدت مناخ التعايش والتساكن في شتى مناطق البلاد، وعزّزت حالة تضارب المصالح وساهمت في اشتداد الخلافات بين التيارات الفكرية المختلفة، والقوى السياسة المتعارضة.

يحمل الواقع من المساوئ ما يدعو إلى بذل كلّ الجهود الممكنة لتلافي الآثار السلبيّة على الشعب الليبي. وعليه، لا بد من السعي إلى مدّ جسور التحاور، وإيجاد سُبُل التفاهم والتواصل الإيجابي، والتصدّي لأعمال العنف، على أساس إقرار كلّ طرف – مهما كانت سلطته ونفوذه – بوجود ومصالح الطرف أو الأطراف الأخرى، وضمان حق الاختلاف، وحرية التعبير، واحترام الرأي، وحماية الحقوق المشروعة والحريات الأساسية للجميع. ومن هنا يجب اعتماد التسامح ركناً ودعامةً أساسية لتحقيق التوافق، وذلك للوصول إلى الحدود الدنيا التي تضمن رضا كل الأطراف. لكن، يتعذر تحقيق هذا الهدف في حال تمسّك كل طرف بموقفٍ جامدٍ تجاه الآخرين يهدّد سلامة النسيج الاجتماعي وتماسكه.

مقدمة ونبذة تاريخية

إنّ ترميم الثقة والمصالحات أمرٌ حيوي على المستوى الحوكمي الاقتصادي-الاجتماعي، حيث يسهم في تحصين جسور الثقة التي بُنيت والمصالحات التي أُجريت خلال العقد الماضي، ويساعد على تجنّب تعرّضها لانتكاسة، ومن ثمّ البناء عليها للمستقبل. ويُعدّ ترميم الثقة وإجراء المصالحات خطوة أساسية باتجاه إصلاح النسيج الاجتماعي والعلاقات الاقتصادية-الاجتماعية التي تعرّضت إلى تمزقات.

وتهدف إجراءات بناء الثقة إلى زيادة حسن الظنّ المتبادّل بين أطراف النزاع وتقليص الشكوك في علاقة بعضها ببعض، وذلك ضمن سياق العمل على إنهاء العنف واجتراح تسويات وبناء السلام. ومن أمثلة تدابير بناء الثقة على المستوَيين السياسي والأمني: نزع السلاح، وخفض الإنفاق العسكري، والإفراج عن المعتقلين، وإصدار تصريحات تبدي النوايا الحسنة تجاه باقي الأطراف على أن تكون مقترنة بإجراءات عمليّة. وأمّا على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، فمن الأمثلة: السماح بحركة المواطنين والتجارة، والتعاون الاقتصادي، وسحب شكوى مقدمة ضد آخرين، والتنازل عن دعوى مرفوعة في منازعة مدنية أو تجارية، والرجوع عن تهديد باتخاذ إجراءات في مواجهة مواطنين آخرين، وإزالة الحواجز التي تحول دون عودة مواطنين إلى مدنهم وممتلكاتهم، والرجوع عن السيطرة على أصول متنازع عليها.

ومن التدابير المهمة في هذا الصدد إجراء المصالحات الأفقيّة والرأسيّة. والمصالحات الأفقية هي التي تجري بين مكوّنات المجتمع، ولا يكون للدولة (أو لجهة ذات سلطة فعلية) دور مركزي فيها، كالمصالحات بين المكوّنات الاجتماعية الطبيعية (القبائل والعائلات الممتدة)، والمصالحات بين مجموعات سكانية، والمصالحات بين مجموعات مسلّحة غير حكومية وليس لها سلطة إدارية معتبرة. ويمكن هنا التطرّق أيضاً إلى المصالحات المجتمعية التي تُنجزها قوى مجتمعية غير رسمية في إطار عملية تصالحية شاملة. إذ عادة ما تتصدى القوى المجتمعية غير الرسمية لإجراء المصالحة حين لا تستطيع أن تنفذها القوى السياسية الرسمية، لا سيما إذا كانت هذه الأخيرة في حالة ضعف وغير قادرة على إنفاذ سلطتها بالكامل. أمّا المصالحات الرأسية فهي التي تجري بين قوى سياسية ذات نفوذ في الوضع السياسي، أو التي تكون الدولة فيها طرفاً في النزاع ذي الصلة، أو التي تكون بين سلطتين (سلطة «شرعية» وأخرى واقعية). والهدف من المصالحات المجتمعية معالجة آثار الحرب والتمزقات التي أصابت النسيج الاجتماعي، وإرساء أسس للتعايش السلمي والسلم المجتمعي، وذلك حتى لا تتكرر الانتهاكات (وهو ما لا يستطيع الحوار السياسي أن ينجزه بمفرده).

العوامل التاريخية التي أدّت إلى ضعف الثقة والتصالح الاجتماعي

اتّسم الوضع العام في ليبيا طيلة أكثر من قرن بهيمنة إرث طويل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي أضعفت الثقة بين مكونات المجتمع من جهة، وبين القوى السياسية من جهة أخرى. ولا تزال حالة ضعف الثقة تلك مؤثّرةً إلى اليوم، وإن بصورة غير محسوسة. بل يكاد تأثيرها السلبيّ يصبح بنيويّاً إن لم يجرِ التصدي له.

تتضمّن العوامل المسبّبة لضعف الثقة اهتمام السلطة الرسمية عبر قرنين من الزمن بتنمية المراكز اقتصادياً مقابل إهمال الأطراف. في الماضي، أدّت بعض السياسات التنموية التي تبنّاها بعض الولاة العثمانيين في كثيرٍ من المدن إلى استقطابات طبقية وجهوية واجتماعية وقبلية. وترافق ذلك مع تراكم إخفاقات بعض التكوينات الطبيعية، كالعائلة الممتدة والقبيلة، في إدارة الخلافات في ما بينها. ويضاف إلى ذلك أيضاً الإخفاق في مواجهة تحديات التحديث، ونهج الاستعمار الإيطالي في تفكيك الهياكل السياسية والمجتمعية القائمة وغرس الانقسام ضمن سياق الاستيلاء على الموارد ومنع المجتمعات المحلية من الوصول إليها. خلال مرحلة دولة الاستقلال (1952-1969)، تفاقمت تلك الاستقطابات بسبب بعض الصياغات الهيكلية، واضطلاع الدولة بجميع الوظائف العامة وقلة التشارك بين الدولة والمجتمع في تأدية الوظائف العامة. وخلال الفترة ما بين عامي 1969 و2011، نُفِّذَت سياسات غير مدروسة أدّت إلى الحيلولة دون حصول مشاركة بين القوى السياسية، وجرى تطبيق تشريعات أثرت في علاقات المجتمع البينيّة – كالقانون المؤسَّس على مقولة «البيت لساكنه» والذي سمح لساكني العقارات من تملكها بغض النظر عن الملكية الأصلية للعقار، وتأميم الشركات الخاصة – الأمر الذي أحدث شروخاً في البنية الاجتماعية الليبية، ونتج عنه خصومات ممتدّة على مستوى جميع المكونات، كما تسبب في رفع معدل العشوائية الديمغرافية.

العوامل التاريخية التي أسهمت في تعزيز الثقة والتصالح الاجتماعي

في المقابل، لدى ليبيا إرث تاريخي إيجابيّ يتمثل في مجموعة من المقومات والممارسات التي أسهمت في ترميم الثقة وبناء المصالحات. فخلال منتصف القرن الماضي، اعتُمِدَت ممارسات نوعية مَزجت بين ترميم

تفاقمت الاستقطابات بسبب بعض الصياغات الهيكلية خلال مرحلة دولة الاستقلال 1952-1969

بين 1969 و2011

نُفِّذَت سياسات غير مدروسة

أدّت إلى الحيلولة دون حصول مشاركة بين القوى السياسية

الثقة وبين المصالحات على المستوى السياسي (الرأسي) وعلى مستوى المجتمع (الأفقي). ومن أبرز الأمثلة على ذلك «ميثاق الحرابي» الذي أبرِم عام 1946 وتم التوافق فيه على تجميد المنازعات والخصومات الناشئة عن خصومات جماعية و/أو فردية، وذلك إلى حين الانتهاء من إرساء قواعد الدولة. ولقد مَثّل التوافق على «ميثاق الحرابي» الرافعة الأساسية لإتمام الجهود الرامية لاستكمال التوحيد السياسي الرسمي الكامل لأقاليم ليبيا، وإعلان الاستقلال في عام 1951 ونشوء الدولة. والملاحظ في ذلك أنّ «ميثاق الحرابي» أُبرِم خلال مرحلة انتقال سياسي، إذ كانت ليبيا تخرج من مرحلة الاحتلال الأجنبي وتعبر نحو الاستقلال. وعليه، فإنّ هذا الميثاق كان صيغة من صيغ العدالة الانتقالية.

وفي الحالة الليبية غالباً ما تمتزج المصالحة الاجتماعية-الاقتصادية بالمصالحة السياسية-القانونية، حيث تشكّل المصالحة الاجتماعية الأفقية ركناً أساسياً مكمّلاً للمصالحة السياسية الرأسية. كما أن العدالة الانتقالية التصالحية والإصلاحية هي العدالة الأكثر ملاءمة للمجتمع الليبي.

غياب جهود مؤسسية كافية وآليات مستدامة للوقاية من النزاعات في ليبيا

بدءاً من عام 2011 وحتى 2020، اتّسمت المرحلة الانتقالية بغياب جهود كافية وآليات فعّالة للوقاية المبكرة من النزاعات في ليبيا. إنّ الغالبية الكاسحة من المراحل الانتقالية تشهد عدم استقرار تختلف حدته من حالة إلى أخرى، بالإضافة إلى نزاعات مسلحة تتباين مستويات التصعيد فيها. وينطبق هذا بالأخص على المراحل الانتقالية التي تعقب إنهاء حكم امتدّ فترة طويلة والتي يصاحبُها عادة اندلاع الاحتجاجات وتزايد التدخل الخارجي. لكنّ الذي حدث أنّه بدءاً من عام 2012، انشغلت الغالبية الكاسحة من مكونات الأمة الليبية وغالبية قواها السياسية بحجز مساحات لها في الخريطة السياسية الجديدة عن طريق الضغط السياسي والاقتصادي والصراع المسلح.

ترميم الثقة والمصالحات وتحدّي التدخل الخارجي

لقد أسهمت تدخّلات خارجية عديدة في تحفيز الأطراف المتواجهة في ليبيا على تغليب مبدأ الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لكنّ تصميم هيكل عمليات بناء السلام والمصالحة لم يكن فعالاً، إذ لم يحقّق الشمول ولم تكن ملكية المصالحات ملكية وطنية كاملة بل تدخلت أطراف خارجية لإنفاذ غايات ومصالح معينة، كما لم يكن إطار المصالحة مصمّماً وفق الحاجات الوطنيّة بشكل خالص. خصّص الفاعلون الخارجيون المقاعد الأساسية على طاولة المفاوضات للقوى ذات النفوذ السياسي والقوة العسكرية، فيما خُصّصت مقاعد ثانوية للنساء والشباب والمكوّنات الاجتماعية المختلفة، وأُغفلت مكونات أخرى. وقد ضغط الفاعلون الخارجيون على المشاركين في هذه العمليات لتبنّي حلول معلّبة، وللتوقيع السريع على الاتفاق السياسي (اتفاق الصخيرات 2015). ومع أنّ مستوى الثقة بين الأطراف كان منخفضاً انخفاضاً شديداً، أغفل تصميم عملية السلام ضرورة العمل على تحفيز الأطراف لاتخاذ تدابير تعزّز الثقة المتبادلة فيما بينهم. كلّ ذلك جعل جهود ترميم الثقة وعمليات السلام السياسية تبدو كمساومات واقتسام للسلطة بين الأطراف.

خلال الفترة ما بين عامي 2015 و2020، أخذ التنازع السياسي والمسلّح يزداد حدة مهدّداً بوقوع الانقسام التام في الدولة والمجتمع. واقترن ذلك بزيادة التدخل السياسي والعسكري من قِبل أطراف خارجية كثيرة متحالفة مع أطراف النزاع الداخلي. وجهدت تلك الأطراف الخارجية في تحقيق ما تراه مناسباً لمصالحها في ليبيا، ومتماشياً مع سياساتها، وخصوصاً أنّها كانت في حالة صراع نظراً إلى التناقضات الحادة فيما بين الأطراف الخارجيّة في المصالح الجغرافية والسياسية والاقتصادية، على مستوى ليبيا والإقليم والعالم. وتصاعد نشر القوات الأجنبية في كل مكان، وأصبحت الأطراف الخارجية تدير المشهد بصراحة. وبرز ضعف الإرادة المحلية في الإخفاق الذريع لمفاوضات السلام التي رعتها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في ليبيا والتي انعقدت في جنيف في شباط/فبراير 2019. وانعكس انخفاض مستوى الثقة بين القوى السياسية في المواقف والتصريحات، وأدّى إلى تعقيد عمليّة المصالحات على مستوى المجتمع وتباطؤ وتيرتها وعدم قدرتها على التوسّع في مناطق إضافيّة.

إنجازات تتعلّق بترميم الثقة والمصالحات ينبغي البناء عليها

خلال المرحلة الانتقالية، بُذلت جهود وتحققت إنجازات على صعيد ترميم الثقة وإجراء المصالحات سياسياً ومجتمعياً. فقد بُذلت جهود لترميم الثقة والمصالحة بين قبائل مختلفة، وكذلك بين مدن شهدت موجات من الصراع. لكن من الملاحظ أنّ الإنجازات التي تحقّقت في حيز المصالحات الأفقية أكبر وأوثق من تلك التي تحقّقت على مستوى المصالحات الرأسية.

كما اتسمت المرحلة الانتقالية بظهور نخب جديدة اكتسبت قدراتٍ في ترميم الثقة والمصالحات، وأسهمت في إنجاز هذه التدابير بصورة فعّالة. تضمنت هذه النخب قطاعات واسعة من الشباب والنساء في الداخل والخارج، وكان لها حضور في الحيز المدني والحيز الرسمي. إنّ جزءاً من القدرات الفنية والمتخصّصة التي اكتسبتها تلك النخب ناتج عن بناء ذاتي للقدرات والإمكانات المتعلّقة بترميم الثقة والمصالحات، وذلك من خلال الاعتماد على النفس وعلى الدراسة المتخصصة والتفاعل مع الخبرات الإقليمية والعالمية.

عدم كفاية معالجة الأسباب الجذرية العميقة للنزاع

بينما تسنّى لعمليات السلام السياسية والمصالحات المجتمعية تحقيق إنجازات معيّنة، لم تجرِ معالجة الكثير من الأسباب الجذرية العميقة للنزاع، خصوصاً الأسباب المرتبطة بالمستوى

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الكلّي. وأهم تلك الأسباب الخلل المزمن في تصميم نموذج اقتصادي كلّي يتناسب مع الخريطة الاجتماعية والديمغرافية-الجغرافية في ليبيا، ويحقق الإنصاف والعدل والتوازن الجهوي والإقليمي والديمغرافي والتوازن المتعلّق بالنوع الاجتماعي. ومن بين البنود الاقتصادية التي استمرّ الإخفاق في معالجتها توزيع عوائد التنمية وإدارة الثروة الوطنية، والإنصاف في التعيينات والوظائف والصلاحيات والاستبقاء والترقية، وتنويع الاقتصاد. انعكس هذا الخلل الهيكلي والبنيوي الاقتصادي في ازدواج المؤسسات الاقتصادية السيادية وسياسات النقد واحتدام التنازع حول إدارة المؤسسات العامة.

أولاً- المنهجيّة المتّبعة

قام فريق الإسكوا، على مدى سنة كاملة، بإعداد دراسات تمهيدية لتحديد وتحليل التحديات أمام الواقع الليبي، واستندَ في ذلك إلى بيانات رسمية صادرة عن جهات حكومية. ومن ثم اقترح الفريق البحثيّ آليات إصلاحية متعلّقة بترميم الثقة وإجراء المصالحات، وعرض الاقتراحات على 88 خبيراً ليبيّاً لتقييمها واقتراح إضافات وإيضاحات مناسبة تستفيد من أفضل التجارب العالميّة السابقة. ثم حدد بعض المواضيع ذات الأولوية، خاصة ما يتعلّق بترميم الثقة وإجراء المصالحات لتأسيس ميثاق وطني، وطرحها لحوار مجتمعي واسع شمل فئات مجتمعية مختلفة، منها: موظفو القطاعين العام والخاص، وذوو الإعاقة، وممثّلون عن كلّ المناطق الجغرافية الليبيّة. وامتدّ الحوار على مدى ثماني حلقات نقاش أسهم فيها 262 مشاركاً ليبيّاً، وتم استلام أكثر من 857 مساهمة مكتوبة. وأفضت هذه الجهود جميعها إلى توصيات وأولويات مهمّة لإعداد رؤية مستقبلية وطنية وموحّدة.ثم جُمعت كل البيانات المحصلة السابقة وأُعيدت صياغتها وطرحها في جلسة تحقُّق شارك فيها 81 مواطناً من خلفيات وفئات مختلفة.

تم اعتماد المقاربة التاريخية في صياغة هذه الوثيقة، لا سيما وأنّ الإرث التاريخي المتعلق بترميم الثقة والمصالحات في ليبيا له تأثيرات إيجابية وسلبية في الواقع الراهن. ويستند هذا التقرير إلى ضرورة الاستفادة من الإرث التاريخي المتعلّق بترميم الثقة وإجراء المصالحات في ليبيا، بسلبيّاته وايجابياته، لعقد حوارات علمية هادئة ومصارحات رصينة.

كما تمّ الاعتماد على منهج المقارنة من منظور النوع الاجتماعي، نظراً للتفاوت الشديد وعدم التناسب بين الأضرار الواقعة على النساء والفتيات خلال النزاعات وبين الأضرار الواقعة على الرجال. واعتُمِدت المقاربة الرسمية أيضاً، وهي التي ترتكز إلى تأثير السلطة في نشوء الظواهر والمشكلات وفي التعامل معها، وكذلك المقاربة القاعدية، وهي التي ترتكز إلى تأثير قواعد المجتمع ومنظّماته في نشوء الظواهر والمشكلات، وفي التعامل معها.

ثانياً- الخيارات والسياسات المقترحة

العدالة الانتقالية وترميم الثقة والمصالحات

يرى بعض المراقبين أن مشروع العدالة الانتقالية قد واجه تحديات جمة، وأنّه من الصعب تنفيذ المصالحة والعدالة الانتقالية في ظل ضعف مؤسسات الدولة وانعدام الأمن العام. كما يرى بعضهم أن لدى قطاعات واسعة من المجتمع الليبي وقواه السياسية فهماً خاصاً للمصالحة، وفهماً خاصاً للعدالة الانتقالية. لذلك، ينبغي صياغة تطبيقات للمصالحة وللعدالة الانتقالية تناسب هذا الفهم المتعدّد، ولا يصح استيراد قوالب نمطية للعدالة الانتقالية. ووفقاً لهذا التصور، فإنّ بعض آليات العدالة الانتقالية قد لا تنجح في السياق الليبي: فقول الحقيقة في العلن والاعتذارات العلنية ليست جزءاً من الثقافة الليبية، وقد تكون الصرامة التامة في الملاحقة القضائية في بعض الحالات ذات تأثير سلبيّ على المصالحة وحائلاً دون معالجة الخلل في النسيج الاجتماعي. وعليه، فإنّ العدالة التي تعتمد على المقاربة الجزائية اعتماداً كاملاً غير ملائمة للسياق الليبي.

في المقابل، وعلى الرغم من الإقرار بصعوبة تنفيذ العدالة الانتقالية في ظل ضعف مؤسسات الدولة، فإنّ بعض الباحثين يحاجّون بأنّه ثمّة حاجة أولاً إلى تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ العدالة الانتقالية (بشكلها الواسع والمرن). وذلك لا يعني أبداً أنّه ثمّة موقف مبدئي في ليبيا لتكريس ثقافة الإفلات من العقاب أو لتغييب المساءلة والمحاسبة أو لإهمال معرفة الحقيقة أو لإهمال جبر الضرر والتعويض، وذلك خدمةً لـ «مصالحات» وهمية وهشّة. فهذه الآليات الحقوقيّة تعرفها الثقافة الليبية التقليدية المحلية والمتجسّدة في مجالس الصلح العرفية والوساطات التقليدية لفضّ النزاع. وهو ما تجسّد سابقاً في «ميثاق الحرابي» لعام 1946.

لقد أنشأت السلطة التشريعية في ليبيا هيئة العدالة الانتقالية والمصالحة والتي تتكوّن من مجلس إدارة من سبعة أعضاء، ولها عدد من اللجان الفرعية، ويفترض أنها كانت ستبدأ العمل في عام 2012 وأن تنظر في المرحلة منذ عام 1969. لكن لا إنجازات تذكر لها حتى الآن.

التسامح والثقة والمصالحات

التسامح من أهم الفضائل المدنية التي يحتاجها المجتمع الليبي في ظلّ الظروف الراهنة. لقد أصبح شعار التسامح يُطرح عالميّاً وبقوة في إطار العمل على إطفاء البؤر المشتعلة بالنزاع، وإزالة بذور الأحقاد وفتائل الأزمات العنيفة، والتي تخلّف الكثير من الضحايا والدمار والمآسي ولا يستفيد منها أحد من الأطراف المتصارعة. إنّ التسامح ليس واجباً أخلاقياً فحسب بل هو واجب سياسي وقانوني، وبالتالي فإنّ الأخذ به لا ينبغي أن يكون مجرّد تكرُّم من طرف لفائدة طرفٍ آخر أو أطراف أخرى، وإنّما ينبغي أن يتبلور في شكل التزام يتقيّد به الجميع بحق التعبير عن الاختلاف بالرأي وبقواعد الحوار المنظّم، وذلك على أساس الإقرار بالتعدّد والاختلاف والتكافؤ والحوار والمشاركة داخل المجتمع الواحد.

مشاركة المرأة والشباب في ترميم الثقة والمصالحات وبناء السلام

تحتاج عمليّة ترميم الثقة وإجراء المصالحات وبناء السلام في ليبيا إلى مشاركة النساء والشباب في الوساطة وفي بناء جهود السلام. والوساطة التي نشير لها هنا هي الوساطة بمعناها الواسع وبصورها المتنوعة، كالحوارات والمفاوضات والتوفيق والتحكيم والصلح وبناء التفاهمات والمساعدة في اتخاذ تدابير بناء الثقة وإبرام الاتفاقات. وهي تشمل أيضاً الوساطة التي تتوجّه إلى فضّ النزاعات الداخلية، أي على مستوى الأطر المحلية، وكذلك الوساطة التي تتوجّه إلى فضّ النزاعات ذات الأبعاد.

وتمثّل مشاركة النساء أولوية لتحقيق الوقاية والحماية والإغاثة والتعافي للنساء والفتيات باعتبارهنّ من بين الفئات الإنسانيّة الأشدّ تضرُّراً من العنف والنزاعات. إنّ مشاركة النساء في استعادة الوئام المدني وترميم الثقة وبناء السلام واجب عليهنّ تجاه المجتمع والوطن تماماً كما هي بالنسبة إلى الرجال. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشباب، حيث إنّ أغلب المشاركين في الصراعات المسلحة هم الشباب، وهم المنخرطون الأساسيّون في التشكيلات المسلحة. ولدى العديد من الشباب توقعات إيجابية حول تطور البلاد إلى الأفضل، فهم يتوقّعون تحسيناتٍ بنيويّة وإدماجاً اقتصادياً فورياً لهم. إنّ خيبة الأمل لهؤلاء يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار ووقوع اضطرابات قد تسفر عن أعمال عنف في أوساطهم، أو قد تؤدي إلى انخراطهم ضمن جماعات مسلحة من جديد. ولذلك، فإن مواجهة هذه التحديات مهمة، حيث يجب إشراكهم في محاولات ترميم الثقة وإجراء المصالحات والتعويل عليهم في بناء المستقبل.

ثالثاً- المضي قدماً

في ما يخصّ
العدالة الانتقالية وترميم الثقة والمصالحات

وضع الآليات للخروج من واقع الحياة العنيفة

العمل على بلورة صيغة توافقية ضمن شراكة وطنية

محاربة انتشار الفساد وغياب الشفافية وسيادة العشوائية

تفعيل دور هيئة العدالة الانتقالية والمصالحة

العمل على وضع الخطط والآليات لإصلاح هيكليّة الدولة والمؤسسات

في ما يخصّ العدالة الانتقالية وترميم الثقة والمصالحات

- وضع ميثاق وطني يأتي في صدارته عدالة التوزيع وإرساء المصالحة الوطنية على أسس حقوقية.
- الاستفادة من الإرث التاريخي المتعلّق بآليات وممارسات ترميم الثقة وإجراء المصالحة، وتطويره وجعله أكثر استدامة. والاستفادة من ذلك في صياغة آليات بديلة للعدالة وتقصّي الحقائق على أساس الخصائص المحلية.
- تحفيز صياغة سرديات وطنية يتحقق فيها إشراك كلّ السرديات الوطنية الخاصّة بكافة المكونات، وتعزيز حضور الإرث التاريخي المرتبط بممارسات ترميم الثقة والمصالحة في الذاكرة الجمعية وفي السرديات المتنوعة.
- الاستفادة من الإنجازات التي تحقّقت في حيز المصالحات الأفقية (على صعيد قواعد المجتمع)، والتأكيد على ألّا تنحصر جهود ترميم الثقة وبناء المصالحات بالقوى السياسية، وألّا تكون الغاية من جهود المصالحات هذه إرضاء قوى سياسية معينة على حساب الثوابت الوطنية والمصالحة الوطنية الشاملة.
- وضع الآليات للخروج من واقع الحياة العنيفة، والانتقال إلى بناء المجتمع الذي يمارس الحرية، ويتمتع أبناؤه بالحقوق والعيش الكريم والمشاركة السياسية.
- محاربة انتشار الفساد وغياب الشفافية وسيادة العشوائية، وإنهاء حالة الانقسام وانسداد أفق الحلول، وذلك كشرط أساسيّ لعمليّة ترميم الثقة وتأسيس المصالحة.
- العمل على بلورة صيغة توافقية ضمن شراكة وطنية هادفة لتقاسم الأدوار، وذلك في مسار بناء مشروع ديمقراطي سليم يضمن توفير فرص متكافئة لاندماج كل مكونات المجتمع، ويُطلِق عمليّة تنمية شاملة ومتوازنة سياسياً واجتماعياً.
- وضع آليات لإعادة تنظيم المجتمع، وإعادة إنتاج قيمه وثقافته على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص بعيداً عن ثقافة التمييز في الحقوق والواجبات وفي تولي المسؤوليات.
- تفعيل دور هيئة العدالة الانتقالية والمصالحة.
- العمل على وضع الخطط والآليات لإصلاح هيكليّة الدولة والمؤسسات لتكون أساساً للمصالحة وإعادة بناء الثقة وتحقيق السيادة الكاملة للوطن.

في ما يخصّ التسامح والثقة والمصالحات

- نشر قيم التسامح بما يحقّق المصالحة الوطنية، وإرساء دعائم العدالة الانتقالية من خلال تبني هوية وطنية جامعة.
- وضع آليات لمقاومة التلاعب بالوعي المجتمعي الذي أدى إلى انهيار روح التحلي بالمسؤولية والقيم المجتمعية.
- العمل على جبر الضرر الذي طال العديد من مكونات المجتمع الليبي، سواء كان الضرر مادياً أو معنوياً.

- وضع آليات للتغلّب على مشاكل عدم الإنصاف، والتحيز، وعدم التسامح، والجهل، واللجوء إلى العنف، وعدم الاكتراث بالمصلحة العامّة، وانعدام المسؤولية.
- وضع آليات للدعم النفسي للمتضرّرين وذلك لتأطير قيم التسامح والبناء عليها لترميم الثقة المجتمعية.

في ما يخصّ مشاركة المرأة والشباب ومؤسسات المجتمع المدني في ترميم الثقة وإجراء المصالحات وبناء السلام

- دعم الجهود والمبادرات النسوية والشبابية الفردية والمؤسسية في جهود الوساطة الرسمية والمجتمعية.
- دعم المنصّات المجتمعية التي تسهم في تسوية المنازعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- العمل على تأريخ وتأطير مساهمة المرأة الليبية في الوساطة المحلية. وفي هذا الصدد، يجب أن نستحضر أنّ فئة النساء تتضمّن تنوعاً واسعاً وألوان طيفٍ مختلفة، أي أنها لا تُعَدُّ فئةً إنسانيةً ذات صبغة واحدة.
- العمل على إعطاء المرأة والشباب دوراً فاعلاً على المستوى المحلي خاصة في مجال الخدمات العامة لدعم المصالحات وبناء السلام.
- العمل على وضع آليات تساهم في إعطاء دور مهم وفاعل لمؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية.

رابعاً- خلاصة

عانى المجتمع الليبي منذ عام 2011 من انقسامات سياسية ومجتمعية حادة وصلت إلى حد الاقتتال بين القبائل والمدن والأقاليم. لقد قامت هذه الحروب لأسباب عدة وتدخّلت فيها قوى خارجية متنافسة (خصوصاً بعد عام 2014)، ممّا أدّى إلى تغييب الدور المحلي عن جهود إنهاء الصراع، بحيث صِيغت الحلول المقترحة من قِبل الأطراف الخارجية التي تمثل الجهات المتصارعة. هذه الحروب تتسبّب في شرخ مجتمعي كبير نتج عنه انعدام الثقة ورفض جهود المصالحات.

لإعادة ترميم الثقة وبناء المصالحات على أسس وطنية راسخة يجب العمل على ترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية، ووضع ميثاق وطني جامع يشمل عدالة التوزيع وإجراء المصالحات لإرساء سلام دائم بين أبناء الوطن وعلى جميع المستويات الأفقية والرأسية والقاعدية. وفي هذا الإطار، ينبغي الاستفادة من الإرث التاريخي للمجتمع الليبي ومعالجاته السابقة لحالات النزاع أو التوتّر، ك «ميثاق الحرابي» وغيره. وينبغي أيضاً دعم جهود محاربة الفساد والتمييز في الحقوق والواجبات. ويجب العمل على إرساء مبادئ التسامح، وجبر الضرر، وتفعيل دور النساء والشباب والمؤسسات المدنية في المفاوضات الوطنية والمحلية.

لائحة بالمنشورات الصادرة عن مشروع ليبيا

Document Number	Title	العنوان
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.2	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Society Part II of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.1	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya Part III of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.8	The economic cost of the Libyan conflict	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5	Economic cost of the Libyan conflict Executive Summary	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2/ SUMMARY	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond Executive Summary	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.1	Vision for Libya: towards prosperity, justice and strong State institutions	رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	Towards an inclusive national identity in light of a just citizenship State	نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.2	Social protection system	منظومة الحماية الاجتماعية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.3	Human capital, youth and women empowerment, and the integration of militant forces	رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.4	The role of the State in sustainable economic development and the strategic positioning of Libya in the global economy	دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.5	Strengthening the State authority and the rule of law through a fair and independent justice system, and human security based on human rights and the principles of comprehensive justice	تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقلّ، وأمن إنسانيّ مستدام
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.6	Restoring trust and reconciliations to establish a national charter	ترميم الثقة والمصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.7	Building a State of institutions, regional integration and international cooperation	بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.8	Mechanisms for economic reform and recovery	آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي

المصادر

شعيتير، جازية (2015). حقوق المرأة في ليبيا: الحفاظ على مكتسبات الماضي وتوجسات المستقبل، المفكرة القانونية.

العلمي، عبد القادر (2005). في الثقافة السياسية الجديدة، منشورات الزمن، الدار البيضاء، الطبعة الثانية.

لكريني، إدريس (2006). المغرب وتجربة المصالحة والإنصاف، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 24، تشرين الأول/أكتوبر.

ماجد، عادل (2013). العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، نيسان/أبريل.

محسن، مصطفى (2012). بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي، دار الأمان، الرباط.

اليونسكو (1995). الإعلان بشأن التسامح.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

E/ESCWA/CL6.GCP/2021/POLICY BRIEF.6

21-00137